اثر عامل الاستثمار وعائدات الوعاء الجبائي البترولي في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر

د. جوادي علي *

الملخص:

من خلال هذه الورقة البحثية، قمنا بدراسة اقتصادية -قياسية بواسطة تقدير نموذج اقتصادي قياسي يتضمن معدل النمو، الجباية البترولية وأسعار البترول في السوق العالمية، للفترة الزمنية (1970-2014)، حيث قمنا بطرح واقع هذه المتغيرات في الاقتصاد الجزائري ثم باستخدام منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة، والقيام باختبار التكامل المشترك بواسطة اختبار الحدود من اجل الكشف عن وجود علاقات توازنية طويلة المدى بين معدل النمو و الجباية البترولية و اسعار المحروقات من خلال مابينته نتائج تطبيق اختبار نموذج تصحيح الخطأ لمنهج الحدود (ARDL-ECM)، و في الاخير تطرقنا الى اختبارات التشخيص والتي اظهرت خلو النموذج المدروس من المشاكل القياسية .

كلمات مفتاحية: معدل النمو الاقتصادي ،الجباية البترولية، اسعار البترول، منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة.

The impact of investment and the revenues of petroleum tax In achieving economic growth in Algeria

Abstract:

Through this Research paper, We did an econometric study by estimating an econometric model that includes during the period time (1970-2014), We presented these variables in the Algerian economy where We have been doing the autoregressive distributed lag model, where The study adopted on the study cointegration test using the bound testing approach, Between variables for the study, In order to detect the presence of long-term equilibrium relationship between GDP growth, oil taxes and Petroleum prices, It has been shown by The empirical results revealed for applying the Error correction model of the

* أستاذ محاضر قسم – ب – جامعة آكلي محند أولحاج – البويرة .

autoregressive distributed lag model (ARDL-ECM). Finally, we did diagnostic tests which showed the absence of the econometric problems.

keywords : GDP growth, oil taxes, Petroleum prices , the autoregressive distributed lag model.

1- المقدمة:

تتميز غالب الدول ذات الاقتصاد الريعي بشكل عام و النفطية ومنها الجزائر بشكل خاص ببنى تحتية تستمد قوتها بشكل ظرفي بحسب عائدات ومردودية صادرتها من البترول فهي عادة ماتهدف الى وضع خطط ومن ثم تنفيذ برامج تنموية لغرض تطوير القاعدة الهيكلية للاقتصاد الوطني وتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، بواسطة ترجمة الفوائض المالية التي يحققها الوعاء الجبائي لصندوق ضبط الايرادات ليتتم ترقية الحركية الإيجابية للاستثمارات الإنتاجية والخدمية العامة والخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق استدامة في النمو الاقتصادي ومن البديهي أن تستند الجزائر من أجل تمويل برامج التنمية وتنفيذ المخططات الاقتصادية على العائدات النفطية، والتي ترتكز على إيرادات الجباية البترولية التي تهيمن على مجموع الموارد الضريبية، والتي تشكل استقرار لباقي المتغيرات الاقتصادية الكلية.

إن اختيار نظام جبائي أمثل وكفؤ سيساهم في تطوير قطاع المحروقات من جهة وسيمكن من امتصاص مجمل الريع الناتج من هذه الصناعة من جهة أخرى خاصة وان الجباية البترولية تساهم بنسبة كبيرة بإيرادات الدولة (أكثر من 70 %) و هذا يرجع لهيمنة قطاع المحروقات على القطاعات الحيوية الاخرى، والذي يعتبر من أهم القطاعات وبالتالي مردودية عاليةللجباية البترولية.

2- مشكلة الدراسة:

من خلال ماتم التطرق اليه وحسب ماتناولته النظريات الاقتصادية حول اهمية هدف النمو الاقتصادي ومحاولة جل الاقتصاديات الحديثة الى تحقيقه عبر معدلات ايجابية ومستقرة ماينتج عنه نمو مستدام وتنمية اقتصادية شاملة ، كان لابد لمعرفة أهم العوامل التي تمثل الخزان والوعاء المالي لإنشاء قاعدة نقدية واقتصادية متمثلة في الجباية البترولية والتي بدورها تكون فوائضها المالية لارتفاع اسعار البترول في الاسواق العالمية فنتيجة لذلك تكون منطلقا لتحقيق نمو اقتصادي فعال وعليه يمكننا صياغة إشكالية البحث كما يلي:

- ما هو أثر تطور اسعار النفط والجباية البترولية في الجزائر على النمو الاقتصادي خلال الفترة (1970-2014) ؟

3- هدف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة الى دراسة مجموعة من النقاط كمايلي:

- ابراز اثر الذي تلعبه الفوائض المالية الناتجة عن الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي؛

- دراسة اثر تطور اسعار البترول في الاسواق العالمية على مسار النمو الاقتصادي ؛

- ابراز العلاقة الموجودة بين التطورات التي تشهدها اسعار البترول على عائدات الجباية البترولية ومستوى الاستقرار او الاضطراب نتيجة ذلك؛

- تقييم فعالية كل من الوعاء الجبائي البترولي و تطور اسعار النفط في زيادة معدل النمو الاقتصادي في الجزائر؛

- محاولة ابراز النموذج الاقتصادي القياسي الانسب لدراسة العلاقة بين النمو الاقتصادي، الجباية البترولية و اسعار البترول.

4- الأسئلة الفرعية :

من اجل الاجابة على الاشكالية وتحقيق اهداف البحث، يمكننا طرح التساؤلات التالية.

1- كيف يتم التأثير على نمو الاقتصادي في الجزائر بواسطة سياسة الجباية البترولية؟

2- هل تأثير تطور اسعار البترول وسياسة الجباية البترولية تتميز بالمرونة في العلاقة قصيرة وطويلة الاجل في الجزائر؟

5- فرضيات الدراسة

الفرضية الاولى:

HO: يعتبر النمو الاقتصادي في الجزائر ذو توجهات عديدة ولا تقتصر العوامل المحددة له على الجباية البترولية واسعار المحروقات .

H1: لا يعتبر النمو الاقتصادي في الجزائر ذو توجهات عديدة ولا تقتصر العوامل المحددة له على الجباية البترولية واسعار المحروقات.

الفرضية الثانية

HO: تعتبر الجباية البترولية ذات تأثير ظرفي للنمو الاقتصادي في الجزائر ولا تبرز فعاليتها في المدى الطويل.

H1: لا تعتبر الجباية البترولية ذات تأثير ظرفي للنمو الاقتصادي في الجزائر ولا تبرز فعاليتها في المدى الطويل.

الفرضية الثالثة:

HO: هناك علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية للجباية البترولية وتطور اسعار البترول على النمو الاقتصادي ممثلا في الناتج المحلي الاجمالي .

H1: لاتوجد علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية للجباية البترولية وتطور اسعار البترول على النمو الاقتصادي .

6- منهج الدراسة:

استخدمنا في هذه الدراسة منهج الأسلوب الوصفي التحليلي، والأسلوب الإحصائي القياسي، من خلال تحليل السلاسل الزمنية Analysis Time Series، ونموذج تصحيح الخطأ ECM (Model Error-Correction). كما استُخدِم المنهج الإحصائي القياسي الكمي لمحاولة دراسة نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL يتضمن معدل النمو الاقتصادي، الجباية البترولية واسعار المحروقات خلال الفترة (1970-2014).

المحور الاول: التعريف بمتغيرات الدراسة

يتكون النموذج الخاص بالدراسة من المتغيرات التالية: النمو الاقتصادي، الجباية البترولية والاستثمار الاجنبي المباشر.

1- النمو الاقتصادي.

2- تعريف النمو الاقتصادي: يعتبر النمو الاقتصادي أحد أهم المؤشرات الاقتصادية، حيث يُعرف بأنه مجموع القيم المضافة إلى كافة وحدات الإنتاج العاملة في فروع الإنتاج المختلفة في اقتصاد معين، ربما يمكن أن يوصف بالتوسع في الناتج الحقيقي أو التوسع في دخل الفرد من الناتج القومي الحقيقي وهو بالتالي يخفف من عبئ ندرة الموارد ويولد زيادة في الناتج القومي الذي يعمل على مواجهة المشاكل الاقتصادية.

2- اسعار المحروقات و الجباية البترولية: تعتبر التطورات التي تشهدها اسعار البترول من ابرز المحددات في تكوين صافي الجباية البترولية والذي هو بدوره أهم موارد الخزينة العمومة للاقتصاد الجزائري، وتسير عن طريق القوانين التي تسنها السلطات العمومية بهدف تحديد الأوعية والمعدلات وضمان التحصيل الكامل لجميع حقوقها، وذلك من اجل التمكن من تغطية جميع النفقات العامة.

2-1. مفهوم الجباية البترولية: إن الجباية الخاصة بالنشاطات البترولية معقدة ومتشعبة، ولها خصوصيات كثيرة مقارنة بالنشاطات الاخرى، كما تعد من ابرز مصادر الايرادات العامة، ويمكن تعريفها على النحو التالي: الضرائب البترولية تدفع على أساس

انها مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الارض التي هي ملك للدولة1. كما تعرف على انها ضرائب البترول التي يمكن تكييفها على اساس انه مقابل الترخيص من قبل الدولة لاستغلال باطن الارض مملوكة للدولة2.

3 العينة وفترة الدراسة:

النطاق المكاني للدراسة هو الجزائر من خلال فترة (1970-2014) ،

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية لاثر اسعار المحروقات و الجباية البترولية على النمو الاقتصادي

1 النموذج المستخدم: من خلال منهجية التكامل المشترك باستعمال نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة ARDL (Pesaran et Al 2001) 3 ، أو منهجية اختبار الحدود (Bound Testing Approach)

ومع استخدام طريقة اللوغاريتم في حساب المتغيرات الداخلة في النموذج لغرض الحصول على تجانس للبيانات الخاصة بالسلاسل الزمنية للمتغيرات بحيث تعبر معاملاتها عن المرونات الخاصة بمتغيرات الدراسة ، وبالتالي النموذج في شكلهما النهائي يكون كالتالي:

$$\Delta LGDP_t = \alpha_0 + \alpha_1 LGDP_{t-1} + \alpha_2 LFB_{t-1} + \alpha_3 LPB_{t-1} + \sum_{i=1}^{k1} B_1 \Delta LGDP_{t-i} + \sum_{i=1}^{k2} B_2 \Delta LFB_{t-i} + \sum_{i=1}^{k3} B_2 \Delta LPB_{t-i} + U_t$$

حيث:

Δ: تمثل الفرق الاول.

Ut : حد الخطأ للنموذج الاول .

α0 : تعبر عن الثابت او القاطع في النموذجين

وتعبر αi)/i=1.3) اقتصاديا عن المرونات الخاصة بمجمل المتغيرات في الدراسة بحيث:

---

1 جلول حروشي، الضغط الضريبي في الجزائر ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر، 2001 ، ص151 .

2ليلى عيساوي، حمداوي الطاوس، تنسيق الجباية وتحديات المحيط الاقتصادي العالمي الجديد، الملتقى الدولي حول السياسة الجبائية في الألفية الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سعد دحلب، البليدة ، 2003 ، ص131 ..

3 Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin and Richard J. Smith (2001), Bounds Testing Approaches to the Analysis of Long-run Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16,pp 289-326.

تقيس (α1) مرونة معدل النمو للفترة الزمنية السابقة، كما تقيس (α2) تقيس مرونة معدل الجباية البترولية و (α3) تمثل مرونة اسعار البترول، اما قياسيا فهي تمثل العلاقة طويلة الاجل بين المتغير التابع وباقي المتغيرات المستقلة في النموذج.

ا ما المعاملات βi فتقيس العلا قة قصيرة الا جل التي تربط بين معدل النمو الاقتصادي والجباية البترولية في النموذج.

2- دراسة استقرارية النموذج:

من خلال اختبارات جذر الوا حدة نقوم باختبار ا ستقرارية السلا سل الزمنية للمتغيرات المدرجة في النموذج

2-1اختبار جذر الوحدة:

وبإجراء اختبار جذر الوحدة الذي يهدف فحص خصائص السلاسل الزمنية و رغم تعدد اختبارات جذر الوحدة، إلا أننا سوف نستخدم اختبار: ADF لتحديد درجة استقرار متغيرات النموذج.

وفيما يلى نتائج اختبارات جذور الو حدة لبيا نات النموذج القيا سى المستخدم با ستخدام اختبار ديكى– فوللر الموسع عند مستوى معنو ية 1%، 5%، 10% الخا صة بمتغيرات النموذج

الجدول رقم (01): نتائج اختبار ديكي فولر الموسعADF للمتغيرات: معدل التضخم،سعر الصرف والاحتياطي القانوني:

السلسلة الزمنية		القرار(الرتبة)	ديكي فولر الموسع ADF	
			المستوى	الفرق الاول
LGDP		I(0)	*-3.7519	/
LFB		I(1)	-1.6526	-6.9434
LPB		I(1)	-2.0746	-6.8469
القيم الحرجة	1%		-3.5924	-4.1864
	5%		-2.9314	-3.5180
	10%		-2.6039	-3.1897

ملاحظة: الارقام الموضحة بين الاقواس توضح فترات التباطؤ لمعيار اكيكي (SC) ،

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على برنامج :Eviews 9

هذه النتائج تشير الى امكانية استخدام منهجية اختبار التكامل المشترك باستخدام منهج الحدود ARDL، في تحليلنا لاثر الجباية البترولية و تطور اسعار البترول على النمو

الاقتصادي في الجزائر.

لان جذر الوحدة الذي يبين استقرار السلاسل الزمنية يظهر أنه لا يمكن رفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر للوحدة، فالمتغيرLGDP كان مستقرا عند المستوى دون القيام بالفروقات للسلسة الخاصة به امابالنسبة للمتغيرين :(LPB،LFB)حيث انها لم تكن مستقرة عند المستوى، وعند فحص المتغيرات عند الفرق الأول تبين انه يمكن رفض هذه الفرضية بالنسبة للفروق الأولى لنفس هذه المتغيرات .مما يعني انها صارت مستقرة بعد اخذ الفروقات الاولى I(1) ،وكنتيجة لذلك فاستقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات مزيج بين المستوى والفرق الاول وهو مايحقق شرط استخدام ARDL.

2-2- دراسة التكامل المشترك:

يعنى التكامل المشترك امكانية وجود توازن طويل الأجل بين السلاسل الزمنية غير المستقرة فى مستوياتها ، اى بمعنى وجود خواص المدى الطويل للسلاسل الزمنية يمكن مطابقتها، وللقيام باختبار التكامل المشترك نستخدم اختبار منهجية الحدود للتكامل المشترك والخاص بنموذج ARDL 1، حيث يتضمن اختبار نموذج ARDL في الأول اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات النموذج، و إذا تأكدنا من وجود هذه العلاقة ننتقل إلى تقدير معلمات الأجل الطويل وكذا معلمات المتغيرات المستقلة في الأجل القصير.

1 مجدي للشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في - تايوان " بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي للفترة من(27-28 نوفمبر 2007) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير-جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،الجزائر، ص ص 1-37.

جدول (02) نتائج إحصائية (F) لاختبارات حدود ARDL:

ARDL Bounds Testاختبار منهج الحدود للنموذج الاول		
Sample: 1970 2014		
Included observations: 43		
فرضية العدم: لاتوجد علاقة طويلة المدى		
Test Statistic	Value	k
F-statistic	10.02813	2
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
10%	3.17	4.14
5%	3.79	4.85
1%	5.15	6.36

المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على EVIEWS-9

إذ نلاحظ أن قيمة إحصائية(F) المحسوبة لاختبار wald (10.028)اكبر من الحد الاعلى للقيم الجدولية الحرجة:(6.36) (4.85)، (4.14) لدرجات معنوية كل من α=1%، α=5% و α=10% على التوالي و المقترحة من قبل Pesaran et al (2001) منه فإننا نستطيع رفض فرضية العدم وبالتالي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات التالية: (LGDP,LFD,LPB) الخاصة بالنموذج .

وبالتالي فالنموذج المتضمن (LFD,LPB) يمكنه تفسير معدل النمو الاقتصادي في الجزائر على المديين الطويل والقصير خلال هذه الدراسة .

3-دراسة النموذج :

3-1اختيار فترات التباطؤ للنموذج:

اعتمادا على برنامج Eviews9 يتبين لنا افضل فترات التباطؤ الممكن الحصول عليها من خلال معيار (Schwarz Bayesian Criterion SBC) هي كالاتي (1.0.2.1).

2-3 تقدير علاقة طويلة الاجل:

يتم الحصول على مرونة المدى الطويل هي معامل إبطاء واحد للمتغيرات التفسيرية (مضروباً باشارة سالب) مقسوماً على معامل المتغير التابع بإبطاء واحد LINF(-1) . مثلا تكون مرونة كل من (لوغاريتم) معدل الاحتياطي القانوني (LTRO) ومعدل

اعادة الخصم (LDR) -) في النموذج هي: (β/3β1-)، (β/4β1-) وفيمايلي نتائج التقدير للنموذج في الاجل الطويل:

الجدول رقم (04):نتائج تقدير النموذج الاول طويل الاجل

المتغيرات Variables	المعلمة(parameter)	t-Statistic	قيمة الاحتمال (Prob.)
اسعار البترول LPB	0959400.	2.05527	0.0472
الجباية البترولية LFB	0.110134	5.64496	0.0000
الثابت (القاطع) C	0.227288	1.80306	0.0798

المصدر : من اعداد الباحث اعتمادا على EVIEWS-9

3-3 الخصائص الاحصائية للنموذج

المعلمة1 والخاصة بالمتغير اسعار البترول تبين ان المتغير له دلالة احصائية وهذا لان قيمة الاحتمال لهذه المعلمة 0.04798 وهي اقل من 0.05 مما يعني معنويتها فعلى المدى الطويل كلما ارتفعت اسعار البترول في السوق العالمية بوحدة واحدة يترتب عن ذلك زيادة في معدل النمو الاقتصادي ب9.5% .

المعلمة2 والخاصة بالمتغير: الجباية البترولية والتي تبين ان هذا الاخير له دلالة احصائية هو الاخر، وهذا لان قيمة الاحتمال لهذه المعلمة 0.000 وهي اقل من 0.05 مما يعني معنويتها، كلما ارتفعت قيمة الجباية البترولية بوحدة واحدة يترتب عن ذلك زيادة في معدل النمو الاقتصادي ب 11% وهذا في المدى الطويل.

معلمة الحد الثابث تبرز انها معنوية هي الاخرى مما يبين لنا ان النمو الاقتصادي يتأثر بمحددات اخرى ولعل النمو الاقتصادي في حد ذاته يعتبر ابر هذه المحددات ولكن من خلال تباطؤات معينة.

4-3 الخصائص الاقتصادية:

من الناحية الاقتصادية فنجد ان كلا من اشارتي المتغيرين سعر البترول والجباية البترولية كانتا موجبتين وهذا ما يوافق منطوق النظرية الاقتصادية لان العلاقة طردية بين هذين المتغيرين ومعدل النمو الاقتصادي .

4 نموذج تصحيح الخطأ غير المقيد (ARDL-UECM):

بعد القيام بتقدير النموذج طويل الاجل نقوم بتقدير النموذج في الاجل القصير بواسطة نموذج تصحيح الخطأ للنموذج (2,2,0) المختار بواسطة SC قمنا باختبارات التشخيص الخاص بهذا النوع من النماذج.

1-4 تحليل نتائج النموذج ARDL-ECM: تظهر إشارة (1-)ECM السالبة من خلال قيمتها 0.21053 ومؤكدة عند درجة معنوية 5%، مما يثبت استقراراً في

النموذج، من ناحية، وان هنالك علاقة طويلة الأمد بين المتغيرات الداخلة في النموذج من ناحية أخرى ؛ وهذا يعني أن النمو الاقتصادي معبرا عنه بالناتج الداخلي الخام، سعر البترول في الاسواق العالمية و الجباية البترولية لها تكامل مشترك عندما يكون النمو الاقتصادي متغيراً تابعاً، و هذا يدعم تأثير كل من المتغيريين المستقلين على النمو الاقتصادي في الجزائر في النماذج الحركية القصيرة وطويلة الأجل.

إن معدل النمو الاقتصادي كمتغير تابع يتعدّل نحو قيمته التوازنية في كل فترة زمنية بنسبة 21 %من اختلال التوازن المتبقي من الفترة t-1 ، اي انه أنه عندما ينحرف النمو الاقتصادي خلال الفترة القصيرة t-1 عن قيمه التوازنية في المدى البعيد، فإنه يتم تصحيح ما يعادل 21% من هذا الانحراف في الفترة t ومنه فنسبة التصحيح هذه تعكس سرعة تعديل عالية نحو التوازن في الفترة t ، وعليه فإن معدل التضخم النقدي يستغرق ما يفوق السنة (4.76سنوات) من خلال هذا النموذج الذي يبين فعالية اسعار البترول اكثر من الجباية البترولية (للتعديل باتجاه قيمته التوازنية أي بعد صدمة في النموذج نتيجة تغير في احدى المتغيرات).

5 نتائج الدراسة القياسية:

- يبنت نتائج النموذج طويل المدى التأثير الذي تلعبه كل من الجباية البترولية وأسعار البترول في السوق العالمية على النمو الاقتصادي في الجزائر ولكن على المدى الطويل، على خلاف المدى القصير الذي يختزل فعاليتهما الا في الجباية البترولية التي يكون تأثيرها طفيفا وهو ما يبين التلازم الذي يشكله هذان المتغيران على عامل النمو الاقتصادي والتشارك في مدة وحجم التأثير.

- النمو الاقتصادي في الجزائر يتاثر بعدة عوامل ولا يقتصر على الجباية البترولية واسعار المحروقات مما يتطلب تفعيل هذه العوامل لتحقيق النمو المنشود والقضاء على المشاكل الاقتصادية التي تعرقله كالتضخم .

من خلال النتائج الخاصة بالدراسة القياسية لاحظنا التأثير الطفيف للجباية البترولية في المدى القصير على النمو الاقتصادي وهذا يعكس هيكل الموازنة في الجزائر الخصائص الذي تميز الاقتصاد الوطني، إذ تعد الجباية البترولية المصدر الرئيسي للإيرادات العامة للدولة بمساهمة تفوق 65 % ، وبما أن السياسات الاقتصادية المعدة من قبل الحكومة غالبا ما يتم تجسيدها من خلال الموازنة العامة، يمكن القول أن إعداد وتنفيذ هذه السياسات والتي تمثلت في البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2014 يخضع بشكل كبير لإيرادات الجباية البترولية .

6- نتائج وتوصيات:

6-1نتائج:

- إن غياب نمو مستدام في القطاعات الإنتاجية في الجزائر يجعل اقتصادها عرضة للهزات الاقتصادية، حيث أن تقلبات أسعار النفط لها تأثير كبير على الموازنة العامة من خلال الجباية البترولية.

إن النمو المحقق في إطار برامج الإنعاش الاقتصادي وخاصة المبنية على موارد ريعية يتميز بالظرفية كما يظل عاجزا على تلبية الطلب الاجتماعي.

- لقد عرفت السياسة الاقتصادية الجزائرية تغيرا كبيرا ابتداء من سنة 2001 بعد ارتفاع نفقات التسيير، حيث تم تخصيص جزء معتبر من الجباية البترولية لتمويل ميزانية التسيير، وهذا ما يمثل انحرافا على القاعدة الذهبية التي كانت تمنع استعمال الجباية البترولية في تمويل ميزانية التسيير.

بالرغم من التطورات التي عرفتها قوانين وأنظمة الجباية البترولية، لكنها تبقى غير مرنة بالشكل الكافي ولاتتجاوب ومتطلبات الصناعة النفطية العالمية خاصة في ميدان البحث والإنتاج.خاصة في ظل فقدان الدول النفطية للتشريعات والقوانين الأساسية المؤطرة لقطاع المحروقات وافتقادها للخبرة، في المفاوضات مع الشركات النفطية أفقدها الكثير من الفرص وحرمها من استغلال ثروتها النفطية بشكل جيد خاصة وان الجزائر بالرغم من التطورات التي عرفتها قوانين وأنظمة الجباية البترولية .

6-2التوصيات :

توصلت الدراسة الى مجموعة من التوصيات:

-التأثير ا لذي تمار سه ا سعار المحرو قات اجما لا عىلى النمو الاقتصادي لا يكفي لتحقيق تنمية شاملة وهو مايجب تداركه من خلال ترجمة هذه الاغلفة المالية الضخمة المالي الى استقرار اقتصادي ودعم قطاعات اقتصادية دائمة.

يجب على الدولة أن تشجع الاستثمار خارج قطاع المحروقات وكذا القطاع السياحي لما تزخر به الجزائر من موارد وثروات عديدة.

- دعم النمو الاقتصادي بعوامل اخرى كتطوير الانفتاح التجاري وتنويعه ليشمل صادرات ا خرى سواء في المجال ا لطاقوي كالغاز ا لصخري او المجا لات ا لاخرى كالفلاحة والصناعة التركيبية وتشجيع الأنشطة الإنتاجية الأخرى

- الاعداد لعصر ما بعد النفط من خلال تأهيل الاقتصاد الجزائري للاندماج في الاقتصاد العالمي من خلال التنويع الاقتصادي كاستراتيجية لاستدامة النمو الاقتصادي من خلال إجراء إصلاحات في السياسات النقدية والبنكية و القوانين المشجعة للاستثمار الأجنبي، و القضاء على البيروقراطية و العراقيل الإدارية التي تكون سببا في

انخفاض نسبة الاستثمار الأجنبي في الجزائر.

- ترشيد الإنفاق العمومي، وذلك يكون بالاستناد إلى تحليل التكاليف والإيرادات في إنجاز المشروعات والتنسيق مع مختلف المصالح المكلفة بالإقرار و التنفيذ،في حالة انخفاض موارد البترول والجباية الضريبية عن الهذا الاخير وكذا تحسين نوعية الدراسات التقنية للمشروعات وتفعيل دور أجهزة الرقابة التقنية والمالية .

قائمة المراجع:

1-اللغة العربية:

- الكتب:

(1)- أسامة بشير الدباغ، اثيل عبد الجبار الجومرد، مقدمة في الاقتصاد الكلي(دار المناهج: 2003)،ص349.

(2)- عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003 .

(3)- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003 .

(4)- مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع، القاهرة.

(5)- مجدي محمود شهاب، اقتصاديات النقود والمال والنظرية والمؤسسات النقدية، الإسكندرية، إدارة الجامعة الجديدة، بدون سنة نشر.

(6)- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام ، المالية العامة و النظام المالي في الاسلام، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان -الاردن، 2000.

(7)- مروان عطوان، النظريات النقدية، دار البحث، قسنطينة، 1989.

(8)- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 1985.

- الرسائل والمنشورات

(1)- اكن لونيس، السياسة النقدية و دورها في ضبط العرض النقدي في الجزائر خلال الفترة (2000-2009) مذكرة ماجستير ، 2010-2011، جامعة الجزائر03.

(2)- خالد محمد السواعي، أثر تحرير التجارة والتطور المالي على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الاردن،2015 المجلّد 2، العدد 01 ، 2015.

(3)- دحماني محمد ادريوش، اشكالية البطالة في الجزائر- محاولة تحليل-، اطروحة

دكتوراه، فرع اقتصاد التنمية،جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان،2013/2012.

(4)دحماني محمد ادريوش، ناصور عبد القادر، دراسة قياسية لمحدّدات الاستثمار الخاص في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة، المؤتمر الدولي : تقييم اثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف 1ن 12/11 مارس 2013.

(5)- مجدي الشوربجي، العلاقة بين رأس المال البشري والصادرات والنمو الاقتصادي في - تايوان " بحث مقدم إلى الملتقى العلمي الدولي للفترة من(27-28 نوفمبر 2007) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التيسير-جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف ،الجزائر.

(6)- محمد بن عبدالله الجراح، مكونات الإنفاق الحكومي و الاستثمار في المملكة العربية السعودية :هل هي علاقة طاردة أم جاذبة؟ مجلة العلوم الاقتصادية و الإدارية، المجلد 25، العدد 2، ديسمبر، 2009 .

2- اللغة الاجنبية:

- الكتب:

(1) ، - Bali Hamid، inflation et mal-développement en Algérie، OPU، Alger, 1993.

(2) ، - Marc Montoussé, économie monétaire et financière, op.cit.

(3) ، - PERYRARD Josette , « Gestion Financiere Internationale »,3éme edtion , vuibert,paris.1995.

(4) ، - PHILIPPE Avoyo ,ET Autres, « finance appliquée » , paris, dunod, 1993.

4- منشورات ورسائل:

(1) ، - Pesaran, M. Hashem, Yongcheol Shin and Richard J. Smith (2001), Bounds Testing Approaches to the Analysis of Long-run Relationships, Journal of Applied Econometrics, 16.

(2) ، - Siddiki, J. U. (2000). Demand For Money In Bangladesh: A Cointegration Analysis.Applied Economics, 32:1977-1984.